

مدير البلدية يؤكد تراجع الفساد بها مستشهداً بتقارير ديوان المحاسبة و «الشفافية»

الصباح : قضية التزوير في «الإدارة المالية» بعهدة النيابة .. وعلينا الانتظار

الناس غايه لاتدرك ولسوف
تأخذ إليه إنتقادات في الاعتبارات
ونعمل على الاستفادة من
الإيجابيات ونعالج السلبيات .
هل نفذتم بالفعل التراسل
الإلكتروني مع مؤسسات
وزارات الدولة ؟
نعم والآن نحن كبلدية
نتخاطب مع معظم وزارات
الدولة إلكترونياً
هل سوف يتعكس هذا
إيجابياً على الدورة المستقبلية في
البلدية ؟
يبدأ يتعكس فعلاً من دون شك

براءة قذمة

• هل يمكن القول إن البلدية
باتت برشة الذمة تماماً الآن من
المشكلة الإسكانية بعد أن سلمت
الهيئة العامة للإسكان الكثير من
الأراضي الخالية من الموقوفات ؟
إلى حد كبير باتت بريئة
الذمة فقد تم تسليم الهيئة
العامة للإسكان الأراضي التي
طلبوها وفق الحاجة ولكن
نحن مستمرون في التعاون مع
الأخوة القانونيين عليها لتتفرغ
ويتجاوزون بشكل دوري فهدنا
واحد .
• صرحتم في العام الماضي بأن
البلدية ربما تعاود مباشرة القيام
بأعمال النظافة من خلال جهازها
فهل سيتم ذلك قريباً خصوصاً
وأنه يوفر بعض النفقات ؟
ما تزال شركات القطاع
الخاص تقوم بأعمال النظافة
بموجب عقود تم إبرامها معهم
ولن يكون هناك أي إجراء فصيل
إنهاء مدة هذه العقود
العشوائى فقط

• علنتم في العام الماضي أن
الهيئة العامة لشئون الزراعة
خمسست أماكن للشواء في
144 حديقة . هلما إن كان المنع
النهائى مؤخرًا ؟
للحس الذي تم الإعلان عنه
كان للشواء العشوائى الذي
انتشر بشكل كبير لن لا تزال
هناك أماكن مخصصة للشواء .
هل صحيح أن ثمة قرار على
وشك أن يصدر بتحويل فريق
الطوارئ إلى الإدارات صاحبة
الاختصاص الأصلي ؟
هذا الموضوع تحت الدراسة
حتى الآن وما سوف تسفر عنه
الدراسة لمصلحة العمل سوف
نأخذه .
• ماذا عن مواجهة
تجار الأغذية الفاسدة ؟
نحن لهم بالمرصاد وبالقانون
ولعل المتابع يرى كيف أن
مفتشى البلدية يقومون
بالحملات الميدانية التفتيشية
ليل نهار ويضبطون كميات
كبيرة من الأغذية الفاسدة، ومن
جهتنا نتخذ وقورا الإجراءات
القانونية في حق المخالفين
ونحولهم للقضاء وهناك احكام
قضائية تصدر في حقهم، إن
هذا امر لا مواء فيه ولا تسامح
على الإطلاق مع كل من كان
كونه يتصل بصحة المواطنين
والمقيمين .
ندعو الله تعالى أن يوفقنا
في تتبع الفسادى كان متبعه
ومصدره أو مرتكبه وأنشد
كل من يضع يده على شكل من
شكله في البلدية ألا يتردد في
التواصل معنا .

التغييرات على القانون 2005/5

سترفع عبئاً كبيراً عن كاهل
البلدية

نحن لتجار الأغذية الفاسدة

بالمرصاد .. ومستمرون في ملاحقتهم

بسيف القانون وبلا تسامح

لا قرار في شأن فرق الطوارئ حتى

الآن وتحويلها إلى الإدارات صاحبة

الاختصاص قيد الدراسة



أحمد الصباح

حركة تدوير القيادات الوسطى

قريباً وتستهدف تجديد الدماء في
شرايين البلدية

البلدية تتراسل الآن إلكترونياً

مع معظم الوزارات .. والدورة

المستندية في تحسن

تجربة الترخيص قبل الترخيم

مشجعة جداً وسوف نستفيد من

السلبيات والإيجابيات

أكد مدير عام البلدية المهندس
أحمد الصباح أن سهم الفساد في
البلدية إنخفض كثيراً عن ذي قبل
وإستشهد بتقارير ديوان المحاسبة
التي ثبت أن ملاحظاته قاتت كثيراً
وكذلك بتقييم الجمعية الكويتية
للشفافية لأراء وزارات الدولة .
وعن قضية التزوير لصرف
مبالغ مالية والتي وقعت في هي
إدارة الشؤون المالية قال بأنها أمام
النيابة العامة وأن الإنتظار واجب
حتى نقول كلمتها مبدئياً شديد
وكامل ثقتة في القضاء الكويتي
العادل والشفاع وأوضح الصباح
أن الحوار مع مجلس الأمة
لا يزال قائم الهدف تعديل القانون
5/2005 لتنظيم لعمل البلدية
مشيراً إلى أنه سيرفع عبئاً كبيراً
عن كاهل البلدية، وبشرب حركة
تدوير للقيادات الوسطى تستهدف
تجديد الدماء في شرايين
البلدية، ويؤكد تجار الأغذية
الفاسدة وقال " نحن لهم بالمرصاد
ومستمرون في مواجهتهم بسيف
القانون ومن دون أي تسامح " وقال
بأن تجربة الترخيص قبل الترخيم
نجحت جداً ومشجعة على المتضي
قدماً فيها مع الأخذ بما يفيد من
الإنتقادات التي واجهت لها .
وفي مايلي تفاصيل ما قال
الصباح :

• إلى أين وصلتم من إجراءات
مواجهة التزوير الذي شهدته إدارة
الشؤون المالية أخيراً ؟
القضية باتت الآن في عهدة
النيابة العامة ولا نريد أن نستيق
الأحداث حتى نقول كلمتها الفصل
وعلى الإنتظار حتى نتجلى
الحقيقة كاملة ويتم وضع الأمور
في نصابها وقضائياً والله
الحمداً وشامخ وجميعنا
يقلق فيه ثمة كاملة وهذا ما
يجعلنا مطمئنين إلى كلا سينال
حقه المستحق له أو عليه .

علينا الإنتظار

• كيف إكتشفتم هذا التزوير ؟
وردنا كتاب من البنك المركزي
يفيد بحسب مبلغ مالي من
حساب البلدية بناءً على كتب
صادرة منها ولما كان هذا لم
يحدث من الأساس فقد أخبرني
مدير إدارة الشؤون المالية
بالأمر أكد لي أن ثمة تزوير في
الأمر بعد الإطلاع على صور من
هذه الكتب فرفنا تحويل الأمر إلى
النيابة العامة وإتخاذ الإجراءات
القانونية اللازمة وماعليها الآن
إلا الإنتظار كما قلت حتى نقول
النيابة العامة كلمتها بعد أن
تنتهي من تحقيقاتها .
• كثر الحديث عن إقران الفساد
بالبلدية فماذا عن سهمه ألى صعود
أم في هبوط ؟
الحديث عادة ما يدور عن
السلبيات والفساد موجود في
كل البلدان وفي شتى المؤسسات
وسيقى ما بقيت الحياة لكن
المهم هو في كيفية مواجهة هذا
الفساد الذي أوكد تماماً أن سهمه
في البلدية في إنخفاض وهبوط
كبير ولا أقول ذلك من فراغ
وسأدلل بأمري أن أولهما ملاحظات
ديوان المحاسبة التي باتت الآن
في أدنى معدل لها ولعلني لا أبالغ
حين أقول بأن البلدية من أقل
وزارات الدولة على صعيد هذه
الملاحظات ولعم أن نتأكدوا من
الديوان، والأمر أخروهم ترتيب
البلدية في تقييم الجمعية
الكويتية للشفافية لقد طبقنا

حتى الآن نتظأن ترى الهيئة
العامة للغذاء النور حتى يتم
تحويل الاختصاصات التي
سلتني بها إليها .
• أمشجعة تجرية الترخيص قبل
التخيم على المتضي قدماً فيها أم
ستراجعون عنها نتيجة بعض
الإنتقادات لها ؟
أكد أنها مشجعة جداً
• الهيئة العامة للغذاء
إلى الإستمرار في التجربة
وترسيخها ومن الطبيعي أن
تكون هناك إنتقادات فرفضاً

على جميع المستويات من الأعلى
إلى الأدنى مع لجان مجلس
الأمة لهدف التوصل إلى صيغة
تعديل تشجع والحاجة الفعلية
وتحقق المصلحة العامة ولربما
تكون هناك تغييرات من شأنها أن
ترفع عبئاً كبيراً عن كاهل البلدية
وأخرى تطلق يدها المغفولة في
مواجهة العديد من المخالفات .
• الهيئة العامة للغذاء
ستأشروك ما أعلن علناً قريباً
فهل نالتم نقل تبعية قطاع
الأغذية في البلدية لها ؟
الوقت نفسه سوف تشجع مع
متطلبات المرحلة المقبلة .
• ما ملامح التغيير الذي تم
الإتفاق عليه بين البلدية ومجلس
الأمة على القانون 2005/5 بعد
سلسلة الإجتماعات التي تمت بين
الطرفين ؟
الحوار لا يزال قائماً والمشاورات
مستمرة والدراسات تتم ووجهات
النظر متبادلة حتى الآن سواء
بين البلدية كجهاز تنفيذي وبين
المجلس البلدى أوبيننا وبين
مجلس الأمة وهناك مقابلات تتم

القيادات الوسطى ؟
هناك مشاورات بيني وبين
الأخ الوزير عيسى الكندري في
شأن هذا الموضوع وحتى الآن
لم تبلور الصورة النهائية
لهذه الحركة التي تستهدف
منها تجديد الدماء في شرايين
البلدية وإنشاء الله تعالى تنتهي
قريباً من أعمالها الحركة ومن
ثم تصدر مراعية مصلحة العمل
والرغبة في تطويره وتحقيق
نقله نوعية في الأداء .
• إلى أي مدى يمكن أن تتأثر

القوانين ومنعنا الإستثناءات ولم
نخضع لضغوط فكان هذا التقدم
في مواجهة الفساد وأؤكد أننا لن
نسمح بفساد أبداً كان شكله ولن
نرضخ لأية ضغوط مهما كانت
ولسوف نستمر على هذا النهج
وليوقتنا الله تعالى وأمل من
الجميع النظر إلى نصف الكوب
الملآن .
لتجديد الدماء
• متى يرى التور التدوير الذي
أعلنتم عنه أخيراً في صفوف

الشواء العشوائى في الحدائق ممنوع لكن لا تزال هناك أماكن مرخص بها

أبرأنا الذمة في الأزمة الإسكانية ومستمرون في التعاون مع «الهيئة» فالهدف واحد

شركات القطاع الخاص لا تزال تقوم بعملها في النظافة ولاقرار قبل انتهاء العقود معها



أعمال التحاليل المخالفة



البلدية تعمل جولاتها التفتيشية على المحال التجارية

في حملة تفتيشية تنفيذاً لتعليمات وزير المواصلات ورئيس الجهاز التنفيذي

البلدية : صادرنا واتلفنا 100 كيلو لحم فاسد وحررنا طلب غلق بالمباركية



تخزين سمين للمواد الغذائية

تنفيذاً لتعليمات وزير المواصلات ووزير الدولة لشئون البلدية عيسى
الكندري ومدير عام البلدية المهندس أحمد الصباح بتكليف الحملات
التفتيشية لأجهزة البلدية الرقابية على جميع الأصعدة لتشمل المطاعم
والأسواق ومحلات الجزارة . وفي هذا الصدد تواصل إدارة العلاقات العامة
ببلدية الكويت بالتنسيق بشأن تنظيم حملات يومياً بالتعاون مع كافة الأجهزة
الرقابية بالإدارات المختصة لأفرع البلدية لتفعيل القوانين واللوائح وذلك بهدف
التأكد من صلاحية المواد الغذائية التي تقدم للمواطنين والمقيمين، مشيرة إلى
أن البلدية تقوم بحملاتها التفتيشية على مراكز بيع وتخزين المواد الغذائية
بهدف الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وكشف التراخي والإهمال لدى
البعض . لافتة إلى أن الهدف من هذه الحملات ليس تحرير المخالفات بل من
يكون حرص البلدية على سلامة المواطنين والمقيمين .
وفي السياق ذاته أعلنت إدارة العلاقات العامة عن قيام مركز المباركية
التابع لمراقبة الأغذية والأسواق ببلدية محافظة العاصمة حملة
تفتيشية واسعة النطاق استهدفت المحلات والملاحم وسوق السمك والمطاعم
بمنطقة المباركية وأسفرت عن مصادرة وإتلاف (100) كيلو من اللحوم الغير
صالحة للاستهلاك الأدمى بالإضافة إلى تحرير (10) مخالفات تمثلت في
تشغيل عمال قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية ، اشتراطات صحية ،
نظافة عامة ، تداول مواد غذائية ضارة بالصحة العامة ، وتحرير طلب غلق .
ضم فريق الحملة كل من رئيس مركز المباركية محمد الفيلكاوي ومفتشين
النوبة (ب) إبراهيم الباطني ، عادل الرياح ، علي أحمد ، جاسم الصقعي
عبد الوهاب عبد العزيز ، ومن مسلخ العاصمة المفتش منصور الفطان، د.
مصطفى أحمد ومن إدارة العلاقات العامة محمد عبد الشافي .
وشددت إدارة العلاقات العامة على أصحاب المحلات بضرورة الالتزام
بالوائح و قوانين البلدية تجنباً لتحرير المخالفات ، حرصاً على تطبيق
اللائحة ، مهيبه بالمواطنين والمقيمين بسرعة الاتصال بالنخط الساخن (139)
الذي يتلقى الشكاوى على مدار ساعة لتابعة الشكاوى والتعامل معها وفقاً
للإجراءات المتبعة من قبل أجهزة البلدية المختصة .



جانب من التفتيش على المحوم